جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

تأسس عام ١٩٩٤م - جامعة الكويت

العدد (٣)
ديسمبر ٢٠٢٢م

يغطي الأحداث
من (١ إلى ٣٠ / ١١ / ٢٠٢٢م)

النشرة التحليلية

أُسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤م، بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ـ الموقع الإلكتروني: www.cgaps.ku.edu.kw

ـ البريد الإلكتروني: aftsu@ku.edu.kw

ـ هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

ـ ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب) الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠ ، الكويت

لماذا هذه «النشرة التحليلية»؟

تُعنى هذه النشرة التحليلية الشهرية بتقديم تغطية معمقة لأبرز التطورات الجارية على الساحة الكويتية، والخليجية، والعربية، والإقليمية، والدولية.

وتهدف هذه النشرة الدورية إلى تزويد الباحثين المختصين والجمهور العام بقدرٍ وافٍ من المعرفة التي تتجاوز المعالجة الإخبارية للأحداث، بما يوفر لهم قدراً رصيناً حول الشؤون المحلية والمستجدات في المنطقة والعالم.

ومن أجل ذلك، تقوم النشرة بمتابعة ورصد وتحليل الأحداث المعاصرة بأقصى قدر ممكن من الموضوعية، مع تبيان أسبابها، واستقراء دلالاتها، واستشراف مساراتها المستقبلية.

أ. د. يعقوب يوسف الكندري
مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

الفهرس

الموضـــــوع	رقم الصفحة
ـ الجزائر تحتضن قمة «لم الشمل العربي».....	5
ـ قمة المناخ (كوب-٢٧) في شرم الشيخ تحقق اختراقاً مهماً.....	7
ـ الولايات المتحدة: انتخابات «منتصف الولاية» تسفر عن كونغرس منقسم.....	9
ـ «كوفيد-١٩» يُفجر احتجاجات «الأوراق البيضاء» في الصين.....	10
ـ اليمين المتطرف يعود للسلطة في إسرائيل من بوابة انتخابات «الكنيست».....	11

الجزائر تحتضن
قمة «لم الشمل العربي»

استضافت الجزائر في الأول والثاني من شهر نوفمبر ٢٠٢٢م، أعمال القمة العربية في دورتها العادية الحادية والثلاثين، تحت شعار «لم الشمل العربي».

وشاركت دولة الكويت بوفد رفيع المستوى في هذه القمة، بحضور ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله ورعاه-، سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح- رعاه الله.

واكتسب هذه القمة أهمية استثنائية لعدة اعتبارات، في مقدمتها:

١. أنها أول قمة عربية تُعقد منذ ثلاث سنوات بسبب جائحة (كوفيد-١٩)، حيث عُقدت القمة السابقة لها في تونس في شهر مارس عام ٢٠١٩م.

ومن ثم، فإن انعقاد هذه القمة، يعني عودة الانتظام والديمومة في عقد القمم العربية في موعدها، وهو ما يعزز مصداقية العمل العربي المشترك على الصعيد المؤسسي ممثلاً في جامعة الدول العربية، أمام الرأي العام العربي والعالمي على حد سواء؛ إذ تشير أدبيات القانون الدولي وممارسات السياسة الدولية، إلى أن دورية انعقاد القمم تُعد أحد أبرز معايير فعالية المنظمات الدولية والإقليمية

٢. ماهية الأوضاع الدولية والإقليمية التي واكبت انعقاد القمة، والتي رتبت تداعيات جسيمة وفرضت تحديات كبيرة على الدول العربية بشكل خاص، وذلك بدءا من الحرب الروسية في أوكرانيا، واحتدام التنافس الأميركي-الصيني في العديد من مناطق العالم وعلى مستويات مختلفة، وتسارع وتيرة التغير المناخي على نحو غير مسبوق، مروراً بالتطورات اللافتة في برنامج إيران النووي منذ انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق الحاكم لهذا البرنامج عام ٢٠١٨م، وتدخلات بعض دول الجوار غير العربية في الشؤون الداخلية لدول عربية وانتهاك سيادتها وسلامة أراضيها في بعض الأحيان(كما هو الحال في الضربات العسكرية التي تشنها كل من إيران وتركيا من وقت لآخر داخل الأراضي العراقية)، وصولاً إلى ارتفاع منسوب التوتر والتوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، واستمرار الأزمات في العراق وسورية واليمن وليبيا ولبنان.

ولاشك أن هذا المشهد الدولي والإقليمي جعل من (قمة الجزائر) محفلاً عربياً ضرورياً على مستوى القمة لمناقشة مثل هذه القضايا، وطرح الرؤى العربية بشأنها.

وأصدرت القمة العربية في ختام فعالياتها التي استمرت على مدى يومين، بيانها الختامي الذي حمل اسم «إعلان الجزائر»، وتضمن عدة بنود تتعلق بأوضاع الدول العربية.

وقد أكد البيان على مركزية القضية الفلسطينية بالنسبة للدول العربية والدعم المطلق لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف»، كما التمسك بـ«مبادرة السلام العربية» بكافة عناصرها وأولوياتها، والتي أطلقتها القمة العربية في بيروت عام ٢٠٠٢.

وشدد «إعلان الجزائر» على رفض التدخلات الخارجية بجميع أشكالها في الشؤون الداخلية للدول العربية والتمسك بمبدأ الحلول العربية للمشاكل.

ونص الإعلان كذلك على ضرورة مشاركة الدول العربية في صياغة معالم المنظومة الدولية الجديدة لعالم ما بعد وباء كورونا والحرب في أوكرانيا، والالتزام بمبادئ عدم الانحياز وبالموقف العربي المشترك تجاه الحرب في أوكرانيا الذي يقوم على نبذ استعمال القوة.

قمة المناخ (كوب ـ ٢٧)
في شرم الشيخ تحقق اختراقاً مهماً

شهدت مدينة شرم الشيخ المصرية في الفترة من ٦ إلى ٢٠ نوفمبر ٢٠٢٢م، انعقاد فعاليات المؤتمر السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (كوب-٢٧).

وقد شاركت دولة الكويت بوفد رفيع المستوى في أعمال الشق الرئاسي لهذا المؤتمر العالمي الدوري الهام، بحضور ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله ورعاه-، سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح- رعاه الله.

وتمثل الهدف الرئيس لمؤتمر (كوب-٢٧) في ترجمة الالتزامات الواردة في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية بشأن مكافحة تغير المناخ، إلى سياسات وبرامج واقعية ملموسة؛ من أجل وقف الخطر الداهم الذي يهدد مستقبل البشرية.

وناقشت جلسات المؤتمر على مدى أسبوعين - بحضور وفود لأكثر من ٢٠٠ دولة حول العالم- القضايا الحيوية التي تمس تأثيرات تغير المناخ على مستقبل البشرية، ومن أهمها: مستقبل الوقود الأحفوري، والطاقة الجديدة والمتجددة، وحماية غابات العالم، والاحتباس الحراري، وسبل تحوط المدن من مخاطر التغيرات المناخية في المستقبل كالفيضانات والسيول والجفاف والارتفاع القياسي في درجات الحرارة، والخسائر والأضرار لتعويض الدول الفقيرة عن الخسائر الناجمة عن الكوارث المرتبطة بالمناخ.

وبالتزامن مع (كوب-٢٧)، أطلقت المملكة العربية السعودية النسخة الثانية من قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، والتي تعتبر نقطة تحول هامة للمنطقة في العمل المناخي وأساساً للتعاون الإقليمي في مكافحة آثار تغير المناخ، وهو ما يعبر عن الرغبة الصادقة للدول العربية في تنفيذ بنود اتفاق باريس للمناخ وتحقيق أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة.

وفي كلمته أمام قمة مبادرة الشرق الأوسط الأخضر في مدينة شرم الشيخ، قال ممثل صاحب السمو الأمير الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح- حفظه الله ورعاه-، سمو ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح- رعاه الله- إن: «دولة الكويت تؤكد التزامها بالقرارات والمبادرات الخليجية والإقليمية والدولية المعنية بالبيئة فقد تضمنت رؤية كويت جديدة ٢٠٣٥ ركيزة أساسية محورها بيئة معيشية مستدامة تسعى من خلالها إلى تحقيق الاستدامة البيئية والإيفاء بتعهداتها البيئية أمام المجتمع الدولي.. كما أن دولة الكويت ملتزمة بكافة معايير التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ مشاريعها البيئية المخصصة لها».

واضاف سموه: « في هذا الصدد فقد شرعت دولة الكويت في تنفيذ عدد من المشاريع مثل: مشروع الوقود البيئي ومصفاة الزور العالمية ومشروع مناولة الكبريت ومشروع خط الغاز الخامس».

من جهته، حذر الأمين العام للأمم المتحدة انطونيو غويتريش في كلمته أمام مؤتمر (كوب-٢٧) من «مستقبل البشرية سيكون في غرفة الإنعاش» مالم تتوصل دول العالم إلى حلول ناجعة لقضية التغير المناخي، وبذل الجهود للحفاظ على هدف اتفاقية باريس للمناخ لعام ٢٠١٥م، والمتمثل في منع تجاوز ارتفاع درجة حرارة الأرض عتبة ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية.

وبعد مفاوضات طويلة وصعبة تجاوزت بكثير الموعد المحدد، اختتم مؤتمر الأطراف حول المناخ (كوب٢٧) بعدما أقر نصًّا كان محور نقاشات محمومة ينشئ صندوقاً لتعويض الدول الفقيرة المتضررة من التغيّر المناخي، وستعمل لجنة خلال العام التالي على وضع التفاصيل المتعلقة بكيفية عمله ومصادر التمويل

وعلق أمين عام الأمم المتحدة أنطونيو جوتيريش بالقول إن قمة المناخ في شرم الشيخ «خطت خطوة مهمة نحو العدالة».

وقال في بيان رسمي إنه رغم أن صندوق الخسائر والأضرار لن يكون كافياً للتعامل مع الخسائر المناخية المتزايدة، فإنه «إشارة سياسية كانت هناك حاجة ماسة لها لإعادة بناء الثقة المتداعية» بين الدول الغنية والفقيرة.

وبينما رحب نشطاء المناخ بشكل عام بصندوق الخسائر والأضرار الجديد، آثر البعض الحذر وأوضحوا أنه لم يتم بعد الاتفاق على العديد من جوانب إدارته كما أنه من غير الواضح حجم الأموال التي سيجمعها ومن أي جهات.

وقالت جين سو، مديرة عدل الطاقة في مركز التنوع البيولوجي، إن الولايات المتحدة والحكومات الأوروبية والدول الصناعية الأخرى تخلت عن موقفها «بعد سنوات من المقاومة».

وكانت المعارضة ترجع بشكل أساسي إلى المخاوف من أن تجد هذه الدول نفسها مسؤولة ماليًّا عن تأثيرات انبعاثاتها المرتفعة تاريخيًّا من الغازات المسببة للاحتباس الحراري.

إلا أنه صار من الصعب التمسك بهذا الموقف وسط «تزايد الجسامة والنطاق والتكرار» للآثار الضارة لتغير المناخ، حسبما ورد في (خطة تنفيذ شرم الشيخ) النهائية.

وسيكون الصندوق الجديد مختلفا عن صناديق المناخ الأخرى المدعومة من الأمم المتحدة لأنه سيجمع الأموال من مجموعة واسعة من المصادر، بما في ذلك بنوك التنمية ومصادر تمويل مبتكرة مثل الضرائب على الوقود الأحفوري أو شركات الطيران.

وتضمنت «خطة شرم الشيخ» الصادرة عن مؤتمر (كوب٢٧)، إشارة إلى تعزيز الطاقة «منخفضة الانبعاثات»، وكذلك مصادر الطاقة المتجددة، في إشارة واضحة إلى مصر التي استضافت المؤتمر هذا العام وإلى منتجين آخرين للغاز، الوقود الأحفوري الأقل تلويثا. ويدعم الاتفاق أيضا خطط العديد من البلدان المنتجة للوقود الأحفوري لاستخدام تقنية جديدة لاحتجاز الكربون للحد من الانبعاثات بدلا من تقليص الإنتاج.

هذا ومن المقرر أن تستضيف دولة الإمارات العربية المتحدة، المؤتمر المقبل (الثامن والعشرين) لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (كوب-٢٨).

أميركا: انتخابات «منتصف الولاية» ٢٠٢٢م
تسفر عن كونغرس منقسم

أنتجت انتخابات «منتصف الولاية» في الولايات المتحدة الأميركية، كونغرس منقسم بين ما بين الديمقراطيين الذين احتفظوا بالغالبية في مجلس الشيوخ، والجمهوريين الذين سيطروا على مجلس النواب ولكن بأغلبية ضئيلة لم تلبي طموحاتهم ما قبل الانتخابات التي أجريت في الثامن من نوفمبر ٢٠٢٢م.

وحصل الديمقراطيون على أغلبية من ٥١ مقعدًا في مجلس الشيوخ المكون من ١٠٠ مقعد، مما سيجعل من الأسهل على الرئيس جو بايدن تقديم مرشحيه للمناصب القضائية والإدارية، التي تتطلب اعتماداً نهائياً من مجلس النواب.

أما الجمهوريون فقد حصدوا ٢١٨ مقعداً من إجمالي مقاعد مجلس النواب البالغة ٤٣٥ مقعداً، ليضمنوا أغلبية ضئيلة في المجلس، حيث كانوا يأملون في تحقيق فوز كاسح أو كما أطلقوا عليه «موجة حمراء» في إشارة إلى لون علم الحزب الجمهوري.

وبهذه النتيجة، فقد الحزب الديمقراطي- حزب الرئيس جو بايدن- سيطرته بأغلبية هشة على مجلسي الكونغرس (النواب والشيوخ)، وأصبح الكونغرس الآن منقسماً بين الحزبين الكبيرين، وذلك انسجاماً مع الاتجاهات التاريخية على مدار الإدارات الأميركية المتعاقبة.

فعلى سبيل المثال، حينما وصل الرئيس الأسبق باراك أوباما (ينتيم للحزب الديمقراطي مثل الرئيس جو بايدن)، إلى البيت الأبيض في يناير عام ٢٠٠٨م، كان الديمقراطيون يسيطرون على الكونغرس بمجلسيه، إلى أن فاز الجمهوريون بمجلس النواب في أول انتخابات نصفية له بينما احتفظ الديمقراطيون بأغلبية مجلس الشيوخ.

وكما هو معتاد، لعبت قضايا السياسة الداخلية لاسيما الاقتصاد والتضخم الدور الأبرز في تحديد توجهات الناخبين الأميركيين؛ الذين يميلون تاريخياً إلى عدم الاكتراث بقضايا السياسة الخارجية سواء في انتخابات الكونغرس أو الانتخابات الرئاسية.

«كوفيد ـ ١٩» يُفجر احتجاجات «الأوراق البيضاء» في الصين

شهدت مدن صينية كبرى بينها العاصمة بكين، والعاصمة الاقتصادية للبلاد شنغهاي، تظاهرات حاشدة نادرة على مدار الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر ٢٠٢٢م؛ وذلك احتجاجاً على إجراءات الإغلاق التي تتبعها الدولة لمكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩).

وهذه الاحتجاجات غير المسبوقة في الصين، هي الأولى من نوعها منذ التظاهرات الطلابية في ميان تيانيمن عام ١٩٨٩م.

وتفجرت الاحتجاجات ضد سياسة «صفر كوفيد» الرسمية، بعد مصرع العشرات نتيجة نشوب حريق ناتج عن إجراءات الإغلاق الصارمة ضد (كورونا).

فقد أودى حريق بعشرة أشخاص في الخامس والعشرين من نوفمبر ٢٠٢٢م، في أورومتشي عاصمة إقليم شينجيانغ شمال غربي الصين.

واعتبرت رسائل عدة نشرت على وسائل التواصل الاجتماعي أن الإجراءات المتخذة لمواجهة كوفيد فاقمت هذه المأساة، إذ إن هناك سيارات متوقفة منذ أسابيع بسبب الإغلاق في الحي الصغير الضيق المؤدي إلى المبنى المشتعل، وهو ما أعاق وصول أجهزة الإنقاذ.

وأطلق على هذه الاحتجاجات «تظاهرات الأوراق البيضاء»؛ لأن المحتجون رفعوا أوراقاً بيضاء فارغة للتعبير عن غضبهم وسخطهم، وذلك على غرار الاحتجاجات التي جرت في هونغ كونغ عام ٢٠٢٠م، حيث حمل المواطنون أوراقاً بيضاء للاحتجاج على القوانين الأمنية المشددة المستحدثة في المدينة أنذاك.

وتبدو خطورة الاحتجاجات المناهضة لاجراءات مكافحة «كورونا» في الصين بالنظر إلى أسباب عدة، أهمها:

- مشاركة مختلف الفئات العمرية والمهنية في الاحتجاجات، لاسيما طلاب وطالبات الجامعات بما في ذلك جامعة تسينغهوا المرموقة في بكين التي تخرج منها الرئيس شي جينبينغ، مما يُعيد إلى الذاكرة الرسمية والذاكرة المجتمعية في الصين، الذكرى المؤلمة سياسياً للتظاهرات الطلابية في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، والتي قمعتها بكين بصرامة مستخدمة الآليات العسكرية الثقيلة.

- الامتداد الجغرافي للاحتجاجات، التي لم تقتصر على مدينة واحدة أو اثنتين، بل امتدت إلى مدن كبرى عدة، في مقدمتها العاصمة بكين.

- السقف المرتفع للشعارات السياسية التي تم رفعها وترديدها في الاحتجاجات، والتي وصلت إلى مستوى غير مسبوق من معارضة النظام والانتقاد العلني الشديد للحزب الشيوعي الحاكم والذي وصل في بعض الأحيان إلى مطالبة الرئيس شي جيننينغ بالاستقالة وذلك للمرة الأولى.

ونتيجة للضغوط المتزايدة من قبل المحتجين، قامت الحكومة الصينية بتخفيف تدابير مكافحة جائحة «كورونا»، ومن ذلك: إلغاء شرط اختبار «بي. سي.آر» المسبق كشرط لدخول المصالح والأماكن العامة، وتقليص قيود إغلاق المحال التجارية، وغيرها.

اليمين المتطرف يعود للسلطة في إسرائيل
من بوابة انتخابات «الكنيست»

أسفرت نتائج انتخابات البرلمان (الكنيست) الإسرائيلي الخامس والعشرين التي أجريت في الأول من نوفمبر ٢٠٢٢م، عن فوز أحزاب اليمين المتطرف بقيادة حزب «الليكود» بأكبر عدد من المقاعد، مما جعله المؤهل الرئيسي لتشكيل الحكومة الجديدة.

وبلغت نسبة التصويت في هذه الانتخابات التي تُعد الخامسة في أقل من ٤ سنوات، إلى نحو ٧٠,٦٪، وهو معدل المشاركة الأعلى منذ انتخابات عام ٢٠١٥م.

ونجح معسكر اليمين القومي والديني المتطرف بزعامة بنيامين نتنياهو في الحصول على ٦٤ مقعداً في الانتخابات بعد فشله المتكرر في الدورات الانتخابية الأربعة الأخيرة في الحصول على ٦١ مقعداً.

ويضم هذا المعسكر مجموعة من الأحزاب اليمينية واليهودية المتطرفة، وتشمل: حزب الليكود برئاسة نتنياهو، وحركة «شاس»، وقائمة يهود التوراة (يهدوت هتوراة)، وحزب «الصهيونية الدينية برئاسة بتسلئيل سموتريتش وهذا الحزب عبارة عن تحالف بين حزب الصهيونية الدينية وحركة «قوة يهودية» برئاسة السياسي المتطرف إيتمار بن غفير.

في المقابل، مُني اليسار الإسرائيلي بأكبر خسارة في انتخابات «الكنيست» على مدار دوراتها الـ٢٥ السابقة، حيث أخفقت حركة «ميرتس» اليسارية في تجاوز نسبة الحسم اللازمة لدخول البرلمان، وتراجع تمثيل حزب «العمل» إلى أربعة مقاعد، وهي أقل نتيجة حصل عليها في تاريخه السياسي.

وعلى صعيد الأحزاب العربية، فقد تنافست في هذه الانتخابات ثلاث قوائم حزبية، هي: القائمة المشتركة وهي تحالف بين الجبهة الديموقراطية للسلام والمساواة والحركة العربية للتغيير(تراجع عدد مقاعدها إلى ٥ مقابل ٦ مقاعد في الانتخابات السابقة عام ٢٠٢١م)، وقائمة التجمع الوطني الديموقراطي التي انفصلت عن «القائمة المشتركة» (لم تحصل على أية مقاعد في ٢٠٢٢م)، والقائمة العربية الموحدة (حصلت على ٥ مقاعد مقابل ٤ في انتخابات ٢٠١٢م).

وفي ضوء التوجهات الأيديولوجية للحكومة الإسرائيلية الجديدة، من المرجح تزايد مستوى التوتر في الضفة الغربية وقطاع غزة، واتساع النطاق الجغرافي للاستيطان، وتعاظم إجراءات «تهويد» مدينة القدس المحتلة والمسجد الأقصى المبارك، كما لا تبدو أية فرص حقيقية لاستئناف مفاوضات السلام الفلسطينية الإسرائيلية.